محليات

المخطوفون.. الموت أو المال!

بدأت عمليات الخطف مع بداية الأزمة السورية بهدف انتقامي وتحت غطاء سياسي ليتحول في مرحلة لاحقة إلى حالة إجرامية ارتكبها بعض الأشخاص بهدف تحقيق أرباح مالية وخاصة بعد انقطاع التمويل الخارجي عن بعض المجموعات المسلحة لأسباب متعددة.
ورافقت الحرب عمليات خطف قامت بها العصابات الإرهابية المسلحة بهدف إجراء عمليات مبادلة وفي أغلب الأحيان بهدف الابتزاز المالي، إذ أصبحت أقرب إلى الجريمة المنظمة منها إلى الحالات الفردية.
وتجدر الإشارة إلى أنه وفي معظم الحالات المكتشفة يتبين أن هذه المجموعات ليس لها أي أهداف سياسية، وكل ما تبتغيه تحقيق أرباح مادية إما من خلال الفدية وفي كثير من الأحيان عن طريق بيع الأعضاء في تجارة راجت في هذه الأزمة، حاولنا في هذا الملف الإضاءة على حالات الخطف التي جرت بهدف الحصول على فدية كسلسلة تستكمل للإضاءة على مختلف الجوانب المتعلقة بملف المخطوفين والمفقودين.

انعدام لحوادث الخطف

في ريف دمشق منذ ٢٠١٥

| محمد راكان مصطفى

أكد عضو المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق منير شعبان لـ«الوطن» أن حوادث الخطف بهدف الابتزاز في ريف دمشق في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة غير موجودة، مضيفاً: منذ عام ٢٠١٥ نادراً ما نسمع بوقوع مثل هذه الحوادث.
وأشار شعبان إلى إجراءات اتخذتها وزارة الداخلية للحد من حالات تجاوز القانون في المناطق الآمنة والمناطق التي عادت إلى سيطرة الدولة، منوهاً بوجود حالات خطف في المناطق التي كانت تخضع لسيطرة العصابات الإرهابية المسلحة في وقت سابق، مؤكداً أنه بعد عودة مناطق الزبداني ومضايا وخان الشيح ودروشات وبعد إجراء عمليات المصالحة نادراً ما يقع مثل هذه الحوادث.
وبـيّن شعبان أن أول ما يتم تفعيله في المناطق التي تعود لسيطرة الدولة هي مراكز الشرطة من خلال إعادة تأهيل مباني النواحي وأقسام الشرطة ما يلقى ارتياحاً كبيراً من المواطنين الذين يعودون إلى هذه المناطق وما يساهم بالحد وبشكل كبير من أي مظاهر إجرامية.

الخطف «مهنة» جديدة لكسب المال.. وتداعياتها النفسية قاسية على المخطوفين

| فادي بك الشريف

دعا أستاذ علم النفس في كلية التربية بجامعة دمشق الدكتور غسان منصور إلى ضرورة وجود صرامة في العقوبات الخاصة بالخاطفين على أن تصل إلى الإعدام وأن يتم تحديد الجرم حسب الإساءة والاعتداء الذي تعرض له المخطوف، مبيناً في تصريح للوطن أن هناك حالات تعرض فيها الشخص الذي تعرض للخطف لأبشع أنواع الاعتداء عليه، في ظل ورود حالات عن الاعتداء الجنسي والضرب والحرق وحتى منهم من تم حقنه بإبر مازوت، حتى بات الخطف مهنة لدى الكثيرين بهدف الكسب المالي غير المشروع والابتزاز.
وقال منصور: إن هذه الاعتداءات تشكل صدمات نفسية للمخطوفين لا تنسى طوال الحياة وتسبب آلاماً واضطرابات لما بعد الصدمة مع مرور الوقت، منوها بضرورة اتخاذ إجراءات رادعة، مؤكداً في سياقه أن عدم وجود الرادع والاحتياجات المعيشية والبطالة تدفع لارتكاب حالات الخطف لغايات مادية، مشيراً إلى أن التوعية غير كافية حول هذا الموضوع ولابد من حلول فعلية ومعالجة شاملة على جميع المستويات، كما هناك ضرورة لتأمين فرص عمل جديدة تخفف من وطأة الأزمة وتداعياتها التي أدت للمزيد.

تحرير مئات المخطوفين في حماة وإحالة الخاطفين على القضاء

حيدر لـ«الوطن»: ١٠ آلاف حالة خطف مسجلة في الوزارة وإنجازات هامة في ملف المحررين

| حماة- محمد أحمد خبازي

ملف المخطوفين هو الشغل الشاغل وحديث الساعة لعموم السوريين، وليس لأهاليهم فقط، ففي كل بيت سوري ثمّة غصّة دامية هي واحدة من نتائج الحرب الضروس التي تشنّ على بلدنا وفيه بمختلف تبدياتها وتجلياتها وأنواعها!.
ومحافظة حماة كغيرها من المحافظات السورية، تعرض العديد من أهلها للخطف بمسمياته المختلفة، وخلال السنوات الأخيرة ومع الاستقرار الأمني الذي شهدته معظم مناطقها، تم تحرير المئات من المخطوفين جنائياً- بحسب مصدر في قيادة الشرطة- وإلقاء القبض على الخاطفين وإحالتهم على القضاء لينالوا العقاب العادل.
كما تم تحرير المئات أيضاً من المخطوفين في سياق المصالحات الوطنية التي تمت في أرياف المحافظة بمبادرات رسمية وأهلية وشعبية وروحية، وإن غابت الأرقام والإحصاءات لعدد المخطوفين والمحررين، لكن هذا لا ينفي واقعات التحرير المستمرة كما أكد مصدر لـ«الوطن».
وزير المصالحة الوطنية علي حيدر أكد في لقاء مع الوطن أن ملف المخطوفين في محافظة حماة، هو جزء من ملف المخطوفين العام في سورية، وأن حالات الخطف متنوعة، فهناك حالات خطف للاستثمار ارتكبتها المجموعات الإرهابية والمسلحة، وهناك حالات خطف جنائي، وخطف للتبادل، وآخر لقاء المنفعة المادية.
وقال حيدر: ملف المخطوفين من الملفات المتعددة التي تعمل عليها الوزارة، وهناك حالات تحرير مخطوفين بشكل دائم، إمّا بجهود الجيش السوري في بعض الأماكن وإمّا في عمليات نوعية من خلال المبادرات الشعبية والأهلية في بعض المناطق.
وبين حيدر أنه لا توجد إحصاءات لكل محافظة من المحافظات، وإنما بشكل عام هناك نحو ١٠ آلاف حالة خطف مسجلة في الوزارة، وهناك حالات غير مسجلة ولكنها تتابع.
وأكد حيدر أن هناك إنجازات كثيرة تحققت خلال السنوات الخمس الأخيرة في تحرير المخطوفين، وبشكل عملي بلغ مجموع الذين حرروا قرابة الـ٢٠٠٠، وهذا رقم كبير بالنسبة لعدد المخطوفين الإجمالي، وهي عملية مستمرة، فهناك عمليات تحرير بالمقابل هناك عمليات خطف مستمرة أيضاً، وبالتالي فالملف يسير بالتوازي مع معالجة ملف كل ذيول الحرب على بلدنا.

بعض أعضاء المصالحات بالسجون!

وعن مدى رضى الوزير عن أداء بعض لجان المصالحات الوطنية في المحافظات قال: يجب التمييز بين اللجان الرسمية التي يرأسها المحافظون، وبين المبادرات الأهلية والشعبية التي تُقيَّمُ بناء على نتائج عملها، فإن كان عملُها جيداً فهي جيدة، وإن كان سيئاً فهي سيئة، ولقد اكتشفنا الكثير من الحالات لم تستطع أن تستمر، وكانت سبباً في معاناة بعض المناطق، وهذه عولجت وتعالج حسب الأنظمة والقوانين وبعض الأشخاص من أعضائها أمسوا في السجون! وأكد حيدر أن ملف المصالحات مستمر، وقال: اليوم عندنا ما نسميه الخريطة الوطنية للمصالحة، ودائماً ننجز فيه، وهناك عمليات تتبع المرحلة الأولى من إنجاز المصالحات في المناطق، هي تجذير وتعميق المصالحات في تلك المناطق.. وأضاف: هناك توجه جديد باتجاه مناطق جديدة لفتح خطوط بمبادرات شعبية وأهلية لبدء بحث جدي لتحييد منطقة من المناطق كي لا تكون ساحة حرب ومعاناة للمواطنين، واليوم عندنا مناطق جديدة إن كان في ريف درعا أو في ريف القنيطرة وحتى في ريف دمشق، وفي حمص وبعد إنجاز الوعر، لدينا دراسة لبعض الأرياف الأخرى فيها، وحتى في ريف حماة الشمالي الجميع يعرف أنه لدينا خطة لعودة ١٣٠ ألف مواطن بالمحافظة من ضمن منظومة المصالحة الوطنية.

٩٧٥ مخطوفاً في طرطوس

| طرطوس- محمد حسين

رغم ندرة المعلومات في إطار جرائم الخطف إلا أن القصة يبدو لها جذر واحد وإن تعددت الطرق والوسائل فالخاطف واحد وإن تعددت مسمياته وتنوعت بين ما يسمى (الجيش الحر) أو جبهة النصرة وحتى أحرار الشام أو جيش الإسلام وبقية المجموعات الإرهابية المسلحة في مختلف المناطق الساخنة من وطننا وكذلك المخطوفون واحد وإن تعددت أسماؤهم لا فرق إن كانوا ذكوراً أم إناثاً، مدنيين أم عسكريين، أطفالاً أم يافعين والغاية أيضاً واحدة وهي المال ثم المال ثم المال وإن تغيرت الأرقام من مئات الآلاف إلى بضع ملايين.
طرطوس لم تكن مكاناً للخطف إلا في حالات قليلة جداً ومنذ سنوات الأزمة الأولى وتعاون الجهات المعنية أجهض محاولات بعض الأشرار في الاسترزاق من هذه المصيبة حتى لم نعد نسمع بأي حالة من زمن بعيد ولكن طرطوس التي أصبح لقبها أم الشهداء هي كذلك تعض على الجرح في قضية أبنائها المخطوفين وتنتظر أي بارقة أمل في مصالحة وطنية هنا وهناك عل بقية أبنائها يعودون للحرية مرة جديدة كما جرى مع غيرهم وتحرروا على إيقاع انتصارات جيشنا في مختلف المناطق، فما هو عدد المفقودين والمخطوفين في طرطوس؟ وما عدد من تم إنقاذهم؟
تجيبنا منى إبراهيم رئيسة مكتب الشهداء في المحافظة قائلة:
عدد المفقودين في طرطوس ٩٧٥ حالة على حين بلغ عدد الذين تم إنقاذهم نحو ٧٠ ما يعني أن الطريق أمامنا شاقة لإنقاذهم مع ثقتنا الكاملة بأن جيشنا الباسل صاحب المعجزات لن يدخر وسعاً في الضغط على الجماعات الإرهابية وإرغامها على التفاوض للوصول إلى هذه الغاية.

٨ آلاف حالة خطف مسجلة في سورية خلال سنوات الأزمة.. و٣٠٠ في العام الماضي

العلبي لـ«الوطن»: ٨٠ بالمئة انخفضت جرائم الخطف في دمشق وريفها

| محمد منار حميجو

بينما أعلن المحامي العام الأول بدمشق ماهر العلبي أن نسبة الخطف في دمشق انخفضت إلى ٨٠ بالمئة عما كانت عليه سابقا، أكد مصدر في وزارة الداخلية أن هذه الجرائم انخفضت في دمشق وريفها إلى ما بين ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة.
وأعلنت إحصائيات قضائية أن عدد حالات الخطف المسجلة في البلاد خلال سنوات الأزمة تجاوزت ٨ آلاف حالة كان أكثرها بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ والتي تجاوزت فوق ألفين حالة على حين سجل العام الماضي نحو ٣٠٠ حالة.
وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال العلبي: يعود انخفاض جرائم الخطف إلى استتباب الأمن في دمشق وملاحقة عصابات الأشرار، مؤكداً أن دعاوى الخطف أصبحت قليلة في القضاء من دون أن يذكر رقماً عن عددها في محاكم دمشق.
وأوضح العلبي أن القانون تشدد كثيراً في مسألة الخطف واعتبرها جنائية الوصف باعتبارها تشكل خطراً كبيراً على مسألة أمن المجتمع، مشيراً إلى أن حالات الخطف التي كانت تتم بالاتفاق بين الخاطف والمخطوف للحصول على المال أصبحت قليلة بعدما ظهرت لفترة معينة.
من جهته أكد مصدر في وزارة الداخلية أنه تم ضبط عصابات كانت تخطف الأشخاص مقابل مبالغ مالية لدرجة أن بعضها كان تطلب أكثر من ٥٠ مليون ليرة لتحرير المخطوف الذي تم خطفه.
وأعلن المصدر أن حالات الخطف في دمشق أصبحت نادرة في حين في الريف هناك حالات تحدث في بعض المناطق إلا أنها قليلة مقارنة بالأعوام الماضية، مضيفاً: العام الحالي وضعه أفضل بكثير من العامين الماضيين فالجريمة انخفضت بسبب عودة الأمان إلى الكثير من المناطق.
من جهته قال عضو مجلس الشعب محمد خير سريول أن ظاهرة الخطف انخفضت بشكل كبير في العام الحالي، موضحاً أنه يجب التفريق بين المناطق الآمنة والساخنة في ريف دمشق.
وفي تصريح لـ«الوطن» قال سريول: إن المناطق الساخنة تحدث فيها حالات خطف بحكم غياب القانون ولكن حينما تعود إليها مؤسسات الدولة فإنه تقل فيها هذه الجرائم باعتبار أن الجهات المختصة والقضاء تلاحق العصابات التي تقوم بهذا الجرم بعدما استغلت الوضع الراهن التي تعيشه البلاد.. وروى سريول العديد من القصص التي جرت معه ومنها أن عصابة خطفت ولده وطلبت نحو ٦٠ مليون ليرة وبعد مفاوضات طويلة قبلت بـ١٠ ملايين، مؤكداً أنه تم خطف ابن أخته وطلبوا مبلغ ثلاثة ملايين إلا أنهم أخذوا المبلغ من دون أن يعيدوا المخطوف.
وأشار سريول إلى دور الجهات المختصة والقضاء في تخفيف ظاهرة الخطف والتي لم تعد ظاهرة بل حالات قليلة في الكثير من المناطق التي عاد إليها الأمان.
وتعتبر جرائم الخطف من أخطر الجرائم في البلاد التي ظهرت مع بداية الأحداث وارتفعت وتيرتها في عام ٢٠١٢ ما دفع من إلى إصدار تعديل مواد في قانون العقوبات متعلقة بالجريمة وتشديد العقوبة بشكل كبير مع غرامات مالية كبيرة بحق من يرتكب الجرم.

> سريول لـ«الوطن»: عصابة خطفت ولدي وطلبت ٦٠ مليون ليرة

القبض على ٥ عصابات خطف في اللاذقية

| عبير سمير محمود

كثر في اللاذقية خلال السنوات الماضية ومنذ اندلاع الحرب عموماً جرائم الخطف بقصد طلب الفدية المالية، ومنهم من شكّل عصابات منظّمة امتهنت هذا العمل الذي أفرزته الأزمة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، في ظل تدني مستوى الأخلاق وانعدام الرادع الإنساني كما ذكر قريب أحد المخطوفين المحررين في اللاذقية.
وأكد الشاب لـ«الوطن» أن قريبه «عاد في عملية تفاوضية قام بها وسطاء بين ذويه وبين الخاطفين وتم الإفراج عنه بعد دفع مبلغ ٦٠٠ ألف ليرة سورية قبل نحو عامين، حيث عمد أحد الخاطفين الذي اكتشف ذوو المخطوف فيما بعد أنه صديقه ونفذ العملية بالتعاون مع بعض الأشخاص بعد استدراج الشاب لأحد مقاصف اللاذقية وعند خروجه نفذوا العملية فسرقوا سيارته واحتجزوه لمدة ١٣ يوماً وقاموا بالاتصال بذويه لطلب فدية مالية وهم من عائلة ميسورة حيث تم تأمين المبلغ والاتفاق على آلية الإفراج التي تمت بين وسطاء من دون تدخل أي جهة رسمية كما ذكر.
في المقابل وقعت إحدى العائلات ضحية عصابة خطف تستغل المواطنين بقصد الابتزاز وطلب مبالغ مالية تصل في بعض الحالات لملايين الليرات «بحسب دراسة الجهة الخاطفة لوضع العائلة»، وقالت إحدى السيدات لـ«الوطن» وهي والدة لشاب وقع ضحية لعصابة الاستغلال، وقد تمكنت الجهات المختصة في اللاذقية من القبض على العصابة بعد أن اتصل أفراد منها عدة مرات على هاتفها الجوال للتفاوض وطلب الفدية وبعد رصد ومتابعة دقيقة تم نصب كمين لعدد من الخاطفين وألقي القبض عليهم جميعاً وتحرير الشاب وإعادته لذويه.
وفي تفاصيل العملية يتحدث مصدر مسؤول لـ«الوطن» أنه بناء على معلومات حصلت عليها الجهات المعنية تم نصب كمين للعصابة المؤلفة من ١٧ شخصاً وهي إحدى أخطر وأكبر عصابات الخطف في اللاذقية، وتم القبض على جميع أفرادها نهاية العام الماضي، وبعد التحقيق معهم اعترفوا بجرائم خطف كانوا قد ارتكبوها منذ عام ٢٠١٤، بغاية الابتزاز وطلب الفدية المالية من أهالي المخطوفين، التي وصلت في بعض الأحيان لـ١٥ مليون ليرة سورية.
وأكد المصدر متابعة الجهات المختصة لجميع ملفات الخطف التي وكما ذكر تم إغلاقها – حتى الآن- بعد أن ألقي القبض على ٥ عصابات مع بداية العام الحالي كانت تمتهن الخطف والسلب ومنهم عصابات مكونة من عدة أشخاص وبعضهم حالات فردية كانت تمتهن عمليات ابتزاز أهالي المخطوفين وتقوم بعمليات نصب واحتيال بزعم إعادة ذويهم المحتجزين لدى الجهات الخاطفة.
وأكد المصدر المسؤول عدم ورود أي شكوى حالياً حول عمليات خطف حديثة في اللاذقية، مشيراً إلى وجود دوريات مراقبة ومتابعة من الجهات الأمنية يتم تسييرها على مدار ٢٤ ساعة لضبط الأمن وإعادة الأمان لجميع مناحي الحياة في المحافظة.

حالات الخطف تستشري في مناطق المسلحين

| درعا- الوطن

تعد جريمة الخطف من القضايا الشائكة والمعقدة، وتلعب العشائرية السائدة في محافظة درعا دوراً كبيراً فيها، علماً أنه لا إحصاءات دقيقة حول أعداد المخطوفين سواء من أبناء المحافظة أم من خارجها، لأن بعض ذوي أولئك المخطوفين لا يقومون بإبلاغ الجهات المعنية بها لتسجيلها.
وحسب مصادر متابعة فإن حالات الخطف تتم لغايات مختلفة ضمن الأحداث السائدة، البعض تمت تصفيته والآخر تم تخليصه بفعل الوساطات المحلية أو بدفع فدية، والكثيرون قد لا يعلنون عما دفعوه لحساسية الموضوع، على حين لا يزال العديد منهم عائقاً.
وأشارت إحدى السيدات لـ«الوطن» إلى أنه تم اختطافها لعدة أيام من مجهولين لكون والدها كان ضابطاً في الجيش العربي السوري، ولم يتم تخليصها إلا بعد دفع فدية مقدارها ٤ ملايين ليرة سورية، وبعد سنتين تم اختطاف أخيها مع عدد من أقاربه وحاول أهلها التواصل مع أطراف مختلفة وتعرضوا لمحاولات ابتزاز عديدة وإلى اليوم لم يصلوا إلى نتيجة بشأنه، وأوردت أيضاً حالة اختطاف لفتاة أخرى تم تخليصها بعد دفع ١٢ مليون ليرة سورية.
وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى مدار سنوات الأحداث وخاصة الأولى منها تم اختطاف عدة أطباء، وكذلك تجار أو أبناؤهم ولم يتم تركهم إلا بتدخل المجتمع الأهلي أو دفع فدية، وعلى سبيل المثال تم اختطاف صاحب محطة محروقات لعدة أيام ولم يفرج عنه إلا بدفع فدية عدة آلاف من الدولارات.
وأكدت المصادر أن حالات الخطف في المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة تكاد تنعدم بشكل شبه كامل حالياً لتبدد فرصة دخول من يقومون بالخطف من المناطق الساخنة إليها، على حين إن حالات الخطف تستشري في مناطق العصابات المسلحة بهدف الابتزاز والصراع على الزعامة والانتقام والمقايضة على شيء ما وغيرها.
وتأتي في أعلى سلم مطالب ذوي المخطوفين ضرورة افتتاح مكتب مختص بشؤون المخطوفين في المحافظة، ليتم توثيق الحالات ومتابعتها عبر إجراءات رسمية ومجتمعية تسهم قدر المستطاع في إيجاد حلول لها.

خطف الخصوم والاتجار بهم!

| السويداء -عبير صيموعة

تحولت حالات الخطف في الآونة الأخيرة في المحافظة إلى ظاهرة شبه يومية بهدف الربح المادي والسرقة، وظهرت عصابات متعددة من أبناء المحافظة ومن خارجها باتت تعيث فساداً وتخريباً وتزعزع الأمن، وتجاوزت عمليات الخطف أبناء المحافظة المقيمين إلى قيام تلك العصابات باستدراج أشخاص من خارج المحافظة سواء من أطباء ومهندسين وأصحاب مهن وتجار وأصحاب سيارات العمومي وسيارات نقل البضائع إلى السويداء ومحاولة سلب ما يمتلكونه وكانت بعض عمليات الخطف تلك تنتهي بموت المخطوف وخاصة في حال لم تتم التسوية المالية للمخطوف.
كما استغل بعض ضعاف النفوس تصفية الحسابات الشخصية عن طريق خطف الخصوم والاتجار بهم بعد تسليمها لأشخاص خارج المحافظة ومن ثم تحولهم إلى سماسرة فرضه الخلل في الواقع الأمني في المحافظة علماً أن جميع الفصائل على أرض المحافظة لم تستطع منع عملية خطف واحدة لتنتهي كل عملية خطف بدفع مبالغ مالية كبيرة كفدية فضلاً عن أن عناصر من اللجان الشعبية أنفسهم تعرضوا للخطف من أماكن عملهم ليكونوا رهينة ريثما تتم تلبية مطالب وشروط الخاطفين.
بدورهم أكد أهالي بعض المخطوفين فقدان ثقتهم بالجهات المعنية في المحافظة وفقدان أملهم بمعرفة مصير أبنائهم ليخلصوا إلى نتيجة مفادها أن التقصير في متابعة ملف المخطوفين في السويداء أبقى مصير أولادهم مجهولاً.
من جهتها أكدت قيادة شرطة السويداء أن هناك لجاناً أمنية تتابع القضايا المخلة بالأمن وبشكل متواصل أما ما يتعلق بقضية الخطف بهدف السرقة فإن العصابات التي امتهنت تلك الأعمال جرى سابقاً توقيف أعضاء منها وتحويلهم إلى القضاء مؤكدة أن الإشكالية الكبرى في كثير من عمليات الخطف التي تحدث أنه لا يتم إعلام الجهات المعنية في المحافظة إلا بعد إجراء التسويات المالية مع الخاطفين وعودة المخطوفين لاعتبارات خاصة بأهالي المخطوفين.